

Sudan

ورقة حول

أزمة إقليم دارفور في السودان

تشكل أزمة إقليم دار فوربتعقيدها عنوان مأساة مؤلمة تؤرق الضمير الإنساني، بعد أن كان يُظن أن التغلب على أزمة جنوب السودان التي طال أمدها لأكثر من عشرين سنة سيضع نهاية لمرحلة من النزاعات الداخلية في السودان .

ومما يسترعي الانتباه أن تظهر أزمة إقليم دار فور على نحو متسارع الأحداث ، ودون أن تختلف نزاعاتها في جذورها وتطوراتها ، والآفاق المحتمل ذهابها إليها سودانياً وأفريقياً ودولياً عن تلك التي ألفتها السياسة الأفريقية بعامة والسودان على وجه الخصوص .

فقد بات ضحية هذه الأزمة الإنسان الذي تزهق روحه جراء التناحر القبلي ، ويتعرض مئات الآلاف للاكتواء بنار التشرد والنزوح عن ديارهم وأراضيهم بعد أن فقدوا الأمان والاستقرار فيها .

وقد نالت أزمة إقليم دار فور اهتماماً كبيراً لدى رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة . واشتملت أجندة المؤتمر الثاني للرابطة على مناقشة هذه الأزمة ، وأدرجت ضمن مهام لجنة المساعي الحميدة لحل الأزمات ، والتي انبثقت عن هذا المؤتمر .

في الجمهورية اليمنية

وقد رأى مجلس الشورى من خلال عضويته في هذه اللجنة أن يتقدم بورقة عمل في محاولة للاقتراب من احتواء الأزمة والحد من مأساتها الإنسانية، ويعول كثيراً على الرابطة في أن تلعب دوراً تنسيقياً ومعززاً لدور الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لاحتواء الأزمة ، بحسب الرابطة جامعة لجهود شعوب ودول أفريقيا والعالم العربي في إحلال الأمن والسلام والاستقرار في ربوع هذه المنطقة الجغرافية التي تضم شعوب الرابطة ، وتأتي أزمة إقليم دار فور في صميم مايقع على عاتق الرابطة من اهتمامات .

ومما لا جدال فيه أن سكان إقليم دافور ، الرحل منهم والمجموعات المستقرة ، وشبه الرعوية والمزارعون عاشوا في انسجام تام ، تربط بينهم عقيدة واحدة ودين واحد لا يفرق بينهم على أساس من اللون أو العرق ، وقد قامت علاقات مصاهرة ومناسبة ، وحدث تداخل وتمازج بين القبائل المستقرة من الأفارقة ، وبين القبائل الرحل وغالبيتهم من العرب ، واعتادت مجموعات من الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد الحصاد وجني الثمار .

وكان يتم تنظيم هذه العملية في اتفاقيات محلية بين القبائل ، وإن لم يخل الأمر في أوقات الجفاف والتصحر من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين في نطاق ضيق ، سرعان ما كان يجري حلها في مؤتمرات قبلية تنتهي بتوقيع اتفاقيات المصالحة بين أطراف النزاع ولم يسمع أحد أن الاختلافات الإثنية والثقافية بين هذه المجموعات كان لها دور في أي خلافات بين مجموعتي القبائل المختلفة مثل الذي يجري تصويره في السنوات الأخيرة من استغلال وتحريف لهذه الخلافات . فليس في ثقافات الجميع ما يدعو إلى تمايز عرقي ، وهم يدينون لثقافة خاطب دينها البشرية بوحدة الأصل الإنساني وبالمساواة في الحقوق والكرامة : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير " .

وإن مما يؤسف له أن تؤول الأمور في إقليم دار فور في الآونة الأخيرة إلى صراعات تثار ، وتصور على أساس عرقي ، هو دخیل على ثقافة التجانس والتمازج ، التي عُرف بها سكان هذا الإقليم ، فإن قراءة الأحداث خارج سياقها التاريخي ، لا يحل المشكلة بقدر ما يزيدا تعقيداً ، ويكرس ثقافة الكراهية والعنف التي تذهب بريح المودة والألفة والأخوة والمحبة ، وتحرم سكان الإقليم من نعمة الأمن والسلام والاستقرار والتنمية وتمهد الطريق أمام تجار الحروب ، وصناع المؤامرات ، وتدفق الأسلحة التي قد تُعرض سيادة السودان ووحدته الوطنية لإشكالات ومخاطر الضغوط والتدخلات الدولية .

دارفور

إنه من غير الضائب : جاع أسباب أزمة دارفور إلى علة واحدة : فشأنها إذ أن أغلب النزاعات الأفريقية يتداخل فيها الماضي بالحاضر ، والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، والداخلي والإقليمي والخارجي . وإن أي محاولة للاقترب من الحل لاتتحلى بالنظرة الشاملة المستوعبة لهذا الخلط من العوامل ، لن تساعد على تبصر الحلول الصحيحة ، الأمر الذي يستدعي معه توخي الحذر من أن تذهب التطورات إلى ترجيح معالجة على أخرى .

وثمة معالجات مطروحة لأزمة إقليم دار فوربين الأخذ بالتدويل أو الأفرقة أو السودانية أو العروبة، وبين الأخذ بخيار أكثر شمولاً وفاعلية من أي من تلك الخيارات الأربعة ، خيار مميّزته أنه يؤلف بينها جميعاً في إطار واسع يستبعد منه العناصر الباعثة على الخلافات ، ويناغم بين المتوائم منها ، وهو الأوفر حظاً في التصدي للأزمة ، والأكثر تحدياً للدبلوماسية السودانية والعربية والأفريقية والدولية .

وسيكون من المناسب أن تقوم الرابطة من خلال لجنة المساعي الحميدة لحل الأزمات بدور التنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ، في التصدي لأزمة إقليم دارفور .

ينبغي أن ينظر إلى حقيقة الصراع في دار فور على أنه صراع بين القرويين والبدو الرحل من أهل دار فور ، وليس صراعاً عربياً أفريقياً . فالأزمة الجارية لاتخرج عن كونها مشكلة محلية لها أسبابها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية .

وإن القبائل والمجموعات التي تشكل سكان الإقليم هي جزء لايتجزأ من النسيج الاجتماعي السوداني .

- ويتأسس على ذلك ضرورة القيام بدور فاعل في الحوار الدارفوري - الدارفوري .
- ورتق النسيج الاجتماعي في دار فور .

• وحل مشكلات المزارعين والرعاة على قاعدة التراضي الاجتماعي ، واتباع العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة الضاربة بجذورها في ثقافة سكان إقليم دارفور ، قدر الإمكان جنباً إلى جنب مع تطبيق العدالة ، واحترام تقسيم الحواكير والدارات في نطاق أعراف مجتمع الإقليم .

- العمل على تعزيز الجبهة الداخلية السودانية ، ويقتضي ذلك إيجاد مصالحة داخلية بين مختلف الأحزاب السياسية السودانية معارضة وموالية . فمن الملاحظ والمؤكد أنه عندما تتعزز الجبهة الداخلية السودانية تخف وطأة التدخل الخارجي في شؤون السودان الداخلية ، ~~ويتمكن المصالحون~~ ~~من~~ ~~الحكومة~~ . ~~وتستفيد~~ ~~دور~~ ~~الحكومة~~ .

ويشجع في هذا الصدد استمرار الرئيس السوداني السابق عبد الرحمن سوار الذهب بمحاولته في جمع الأحزاب السياسية السودانية والحكومة لإيجاد مصالحة تفتح المجال لمشاركة سياسية لجميع الأطياف السياسية لامتناس أصمة دارفور ضمن الوفاق السوداني العام .

• وفي هذا السياق يكون من المفيد اتفاق جميع الأحزاب السياسية في الساحة السودانية على عدم تسييس الكيانات القبلية والاجتماعية ، وعدم استخدام لعبة التوازنات القبلية في العمل السياسي ، وفي التعيين أو الترشيح للمناصب البرلمانية والتنفيذية .

• وإشراك جميع أهل السودان ، وقواه الحية ، وأحزابه الشمالية والجنوبية في الداخل والخارج في تحمل المسؤولية لتحديد السودان المستقبل من شأن ذلك أن يفوت الفرصة على القوى الخارجية التي تحاول التدخل في شؤون السودان الداخلية .

- ويقع على الإعلام السوداني بعامة مسؤولية كبيرة في الإسهام في تعزيز الجبهة الداخلية ، وإصلاح ذات البين ، وبناء الثقة وتكريس الوحدة القومية السودانية ونشر ثقافة السلام في دارفور ، والحد من التأثيرات السلبية من الخارج . ويقتضي ذلك تنمية وجود الوسائط الإعلامية كالراديو والتلفزيون وتقوية أجهزة الإرسال ، لإشاعة

مفاهيم سيادة الوطنية ، ومفاهيم السلام والتعايش بين المجموعات السكانية للسودان ، ونبذ ثقافة العنف .

ويلزم لذلك جهود مكثفة ومتكاملة من قبل المؤسسات الإعلامية ، والأكاديمية والمنابر السياسية في التعرف بالواقع الاجتماعي والثقافي على وجهه الصحيح ، وتكريس هذا الوعي في الوسط الشعبي ، ولفت الأنظار إلى ما يحاك للسودان من مؤامرات ودسائس تستغل الخلافات الداخلية لتعميقها والوصول بها إلى تفتيت الكيان الوطني خدمة لمصالح خارجية .

- ومطلوب من الإعلام العربي والأفريقي أن يسهما في أداء دور معزز لدور الإعلام السوداني في بناء الثقة ، وتكريس الوحدة القومية السودانية والتعريف الصحيح بالواقع الاجتماعي والثقافي المتجانس والمنسجم والمتناغم لسكان دار فور . وأن ما قد يحدث من نزاعات محلية يمكن تسويتها في إطار أسبابها التي طالما أحكمت معالجتها في النطاق المحلي .

إن رؤية وجهود الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة تلتقي جميعها في معالجة أزمة إقليم دار فور في سياق الموقف العربي والأفريقي ، ورفض مبدأ تدويلها ، وفي هذا الصدد .

- تعظيم دور الحكومة السودانية في احتواء الأزمة .

- دعم الحكومة السودانية في الماضي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة والمتوازنة ، وتهيئة الظروف المساعدة على تنفيذها .

- العمل على دعم توصل الحكومة السودانية إلى اتفاق سلام شامل مع حركات التمرد التي تحمل السلاح في دار فور حتى يعم السلام كافة أرجاء الإقليم ، وتمارس قوات حفظ السلام مهامها الحقيقية .

- إقامة صندوق لتنمية دار فور ، يتم تمويله من ميزانية السودان القومية ، ومن الدول العربية ، والأفريقية والدول والمنظمات الدولية ، وصناديق التمويل والاستثمار العربية والمنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة بهدف إعادة إعمار وبناء

دارفور، واستكمال طريق الإنقاذ الغربي الذي كانت الحكومة السودانية تقوم بتنفيذه لربط دار فورياًقاليم ومدن السودان .

- تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة ، وتحمل الدول العربية جانباً كبيراً من الإسهام في هذا المجال لإغاثة المشردين واللاجئين والنازحين من دار فوراً إلى الداخل السوداني وأوياً دول الجوار .

- تنظيم ورعاية اللقاءات والمفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردى دار فور .

- دعم إمكانات الاتحاد الأفريقي ، وتوفير الاعتمادات المالية من الدول الأفريقية والعربية التي تمكن الاتحاد من حفظ السلام ، ونشر مراقبين عسكريين في الإقليم تحت إشراف الاتحاد ، ونشر قوات أفريقية لضمان حماية المراقبين .

- من الطبيعي أن تحرص الحكومة السودانية على تمتين العلاقات مع البلدان الأفريقية المجاورة، وبنائها على أساس المصالح الاقتصادية والمنافع المشتركة، والتعاون فيما بينها ، ورصد التحركات على الحدود ، ومعالجة القضايا الأمنية الإقليمية ، وتسوية الخلافات فيما بينها وبين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وإعمال بيان قمة كان الصادر عن القمة الثلاثية بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ، المنعقد في فبراير 2007 برعاية الرئيس الفرنسي السابق شيراك ، وحضور الرئيس المصري حسني مبارك ، والرئيس الغاني باعتباره رئيساً للاتحاد الأفريقي ، والذي نص على تعهد كل دولة بعدم السماح للمعارضين في أي منها بالعمل من أراضيها ، وتعهداً أيضاً بعدم السماح بمرور أسلحة إلى المتمردين في أي دولة من الدول الثلاث.

- يتعين على الدول العربية والأفريقية فرادى ومجموعات أو من خلال جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ورابطة مجالس الشيوخ والشورى أن تسارع إلى توحيد خطابها السياسي والإعلامي في تصحيح مسار أزمة إقليم دار فورلدى الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وكذا المنظمات الدولية ، وتصحيح العلاقات بين هذه الدول وبين السودان وأن أي نهج خارج إطار التفاهم والتعامل مع العقل والاحترام المتبادل لن يخدم المصالح المشتركة بقدر ما قد يدفع إلى

التوترات ، وإذكاء الأعمال الإرهابية ، التي قد تمس الأمن الإقليمي والدولي ،

وتلحق الضرر بالمصالح الدولية .

تم 1706

- ويصدر قرار مجلس الأمن الدولي في 21 أغسطس 2006 ~~قرار رقم 1706~~

والقاضي بإرسال قوات دولية إلى الإقليم ، فإن إحلال السلام في دار فور يقتضي : -

• احترام إرادة الحكومة السودانية ، والعديد من الدول الأفريقية على ضرورة الإبقاء على الطابع الأفريقي في دار فور.

• الوقوف إلى جانب الشعب السوداني في كل ما يعزز استقلاله وسيادته ، ووحدته الوطنية أرضاً وشعباً ، واستقراره وازدهاره ، وترسيخ سلامة الشامل وهويته ضد أي شكل من أشكال التدخل في شؤونه الداخلية .

• وقد يكون من المفيد أن يدعو الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لعقد قمة عربية أفريقية ينجم عنها عمل تنسيقي بين الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار والمنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة بهدف حفز الدور العربي الأفريقي في إعادة إعمار وبناء دار فور بالتعاون مع الحكومة السودانية وسلطة دار فور الانتقالية الإقليمية ، والأمم المتحدة.